**OPEN ACCESS**
*MA'ARIF-E-ISLAMI(AIOU)*
*ISSN (Print): 1992-8556*
**http://www.aiou.edu.pk/sab/mi/index.asp**
*www.iri.aiou.edu.pk*

# حذف المفعول وأسراره البلاغية في لغة الضاد

## (دراسة مقارنة بين الإمام عبدالقاهر الجرجاني والخطيب القزويني)

## Omitting of Maf'ūl and Its Secret Rhetorical Meanings in Arabic Language

(A Comparative Study between Abd al-Qāhir al-Jurjānī and Ḵaṭīb al-Qazwīnī)

* **حبيب الله خان**

محاضر في كلية اللغة العربية والحضارة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد

** **سيد عبدالسلام**

طالب الدكتوراه في كلية اللغة العربية والحضارة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد

**ABSTRACT**

*Cutting out and Mentioning are considered very important types in the Rhetoric of Arabic Language especially Cutting out (الحذف) has a pivotal role in the eloquence of Arabic language and its rhetoric which has several kinds. The most important one is cutting out the Object. The Great Scholar and Literary Theorist Abd Al-Qahir Al-Jurjani has discussed very interestingly the aforementioned type in his famous book Auguries Of Miracles (دلائل الإعجاز). Al-Khatib- Al-Quziani has followed up the same topic in his book The Clarification of The knowledge of Rhetoric (الإيضاح في علوم البلاغة). In this article I have, comparatively, discussed the views of both scholars about Cutting out the Object and its kind and its mysteries in the light of Quranic verses and Hadith and Poetry. I have shed light on the purposes of Cutting out the Object and its motives and have also discussed the academic ambivalence of both scholars about the intentions of Cutting out the Object in detail. In the end, I have concluded the intellectual ambivalence of these respectable scholars.*

**تمهيد**

**الحذف مصطلح ومفهوم**

**لغةً**: مصدر حَذَفَ يـَحْذِفُ كَضَرَبَ يَضْرِبُ وله معان كثيرة منها :القطف، والقطع، والرمي، والضرب، والإسقاط، والتخفيف.

قيل: "الحذف قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة[1]" ويقول ابن منظور: "حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفاً: قَطَعَه مِنْ طَرَفه، والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشعْر"[2] وقيل حذف الشيء إسقاطه، ومنه حذفت من شعري ومن ذنب الدابة"[3]

**اصطلاحاً**

للحذف تعريفات كثيرة، أشهرها:

الف – "هو إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام". [4]

ب – "هوما يحذف منه أو الجملة ، لدلالة فحوى الكلام على المحذوف". [5]

ج – "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل". [6]

والدليل منصوص عليه يقول المبرد: لا بد أن يكون فى ما أبقي دليل على ما ألقي". [7]

**ظاهرة الحذف بين النحو والبلاغة**

يعد الحذف من أكثر الظواهر اللغة العربية ثراء وتشعبا، وهذه الظاهرة ماثلة في كتب المفسرين والبلاغيين والنحويين، وبعد تتبعها نجد أن إشارات سيبويه عن الحذف من البواكير الأولى التى تجعله من الرواد الأوائل الذين بينوا مواضع هذه الظاهرة، وكشفوا أسرارها البلاغية قال: "اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك،ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطاً" . [8]وابن جني عقد بابا جليلا فى خصائصه وعنونه بشجاعة العربية وجعل الحذف فى فاتحته يقول: "اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف. "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركةأ وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه". [9]

ولكثرة وروده فى اللغة العربية جعله ابن فارس من خصائصها: "ومن سنن العرب الحذف والاختصار"[10]، وذكر ابن هشام ثلاثة وأربعين نوعا من الحذف ورد فى اللسان العربي واستشهد على كثير منها بالأمثلة القرآنية". [11]

أما البلاغيون فقد نظروا إلى الحذف من جهة الغرض والدلالة الداعية عليه، وفي مقدمتهم الإمام عبدالقاهر الجرجاني يقول: هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنك ترى به ترك الذّكر، أفصح من الذكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن. وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر"[12].

الإمام عبد القاهر يوجه اهتمامه الأول إلى بيان بلاغة الحذف، والوظيفة التعبيرية التى يؤديها الحذف فى الكلام ، مكتفيا بالحديث عن حذف المبتدأ وحذف المفعول به، ومركزا على الأغراض الأساسية لحذف كل منهما "[13].

قال الإمام عبدالقاهر: حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، فكما أنك إذا قلت: ضرب زيد، فأسندت الفعل إلى الفاعل -كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له، لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق؛ فكذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمراً- كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه.

فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما، إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما؛ فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه، بل إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب. ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل، أو مفعول، أو يتعرض لبيان ذلك - فالعبارة فيه أن يقال: كان ضرب، أو وقع ضرب، أو وجد ضرب، وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء [14].

ونستطيع أن نخلص من هذا بنتيجتين:

الأولى: مشابهة المفعول للفاعل في مطلق ملابسة الفعل لكل منهما.

الثانية: أن معنا مراتب ثلاثة مختلفة باختلاف الغرض للتعبير عن معنى الفعل:

الف - التعبير عنه إذا أريد وقوعه في نفسه فقط بمثل قولك: كان ضرب ونحوه.

ب _ التعبير عنه إذا أريد وقوعه من الفاعل فقط بمثل قول: ضرب زيد، فليس المراد منه إفادة وجود الضرب في نفسه بل وجوده من زيد.

حـ _ التعبير عنه إذا أريد وقوعه على من وقع عليه بمثل قولك: ضرب زيد عمراً؛ فليس المراد إفادة وجود الضرب في نفسه، ولا وجوده من زيد بل إفادة وقوعه على عمرو.

هذا ما يمكن استخلاصه من هذه المقدمة على وجه الإجمال، ولما كان ذلك إنما هو بيان لأصول المعاني في هذه التراكيب دون ما يأتي وراء ذلك من معان ثانوية هي ما يعني البليغ من الخصائص كأن يكون المفعول محذوفاً لتنـزيل المتعدي منـزلة اللازم، أو ليكون التعبير المشتمل على الحذف على وجه كناية عن الفعل غير مشتمل على الحذف - على وجه آخر، أو أن يكون المحذوف من اللفظ غير محذوف في النية والقصد، وكان ذلك، كله إنما يكون لدواع لا ينبعث عنها إلا أولو القرائح والفهوم، وأغراض لا يتوخاها إلا من كشفت عن بصائرهم الغيوم. وقد نبه عبدالقاهر على فخامة شأن هذا الحذف، وعظم أمره، وجلال خطره، حتى جعله أعظم من حذف المسند إليه إذ يقول: وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المتبدأ، وهو حذف اسم إذ لا يكون المبتدأ إلا اسما، فإني

أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف[15] خصوصاً؛ فإن الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن به أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر [16].

**أقسام حذف المفعول وضروبه**

الفعل المتعدى إذا أسند إلى فاعله، ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين:

الأول: أن يكون الغرض إثبات المعنى للفاعل على الإطلاق، أو نفيه عنه كذلك، ومعنى الإطلاق هنا عدم اعتبار عموم أو خصوص في أفراد ما اشتق منه الفعل [17] ولا اعتبار تعلق بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه، وحكم هذا الضرب أن لا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول، ولا يقدّر أيضا لأن المقدّر في حكم المذكور.

الثاني: أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول، وحكم هذا الضرب أنه يجب تقديره بحسب القرائن الدالة على تعين المفعول إن عام فعام، وإن خاص فخاص.

هذا والضرب الأول وهو ما كان الغرض منه إثبات المعنى للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك ينقسم إلى قسمين:

(الف): ما لا يراد منه إلا حقيقته [18].

(ب): ما يكون الفعل فيه مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة هذا هو مذهب الخطيب القزويني. أما مذهب الإمام عبدالقاهر فهو على أن هذا القسم الثاني مما له مفعول مقصود قصده، إلا أنه يجب اطراحه، وإنساء النفس إياه، إيهاما أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه غير أن تعديه إلى شيء، أو تعرض فيه لمفعول[19] دفعاً لإيهام غير المراد، وسنفصل لك ذلك في الكلام على الشواهد – إن شاء الله –.

**أقسام حذف المفعول ودواعيه وأغراضه البلاغية**

**القسم الأول من الضرب الأول**: وهو ما لا يراد منه إلا اثبات معنى الفعل المتعدي للفاعل على الإطلاق – من شواهده قوله –تعالى–: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[20] أي من يحدث له معنى العلم وحقيقته ومن لا يحدث– دون قصد إلى النص على عموم في العلم ولا خصوص، ودون قصد إلى النص على معلوم خاص أو عام.

وقوله –تعالى–: ﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا**﴾[21] وقوله: ﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى**[22]﴾[23] إذ المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإغناء والإقناء، ومن أمثلته قول الناس: "فلان يحُلُّ ويعقِد، ويأمر وينهى، ويضرُّ وينفع، ويعطى ويُجزل، ويقري ويُضيف". إذ المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى

في نفسه للشّيء [24] على الإطلاق، وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: صار إليه الحل والعقد.. الخ، أو صار بحيث يكون منه حل وعقد، وأمر ونهي، وضر ونفع، وعلى هذا القياس.

قال الإمام عبدالقاهر: وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه [25] فعلا للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هنا، لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت: "هو يعطى الدنانير"، كان المعنى أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاء إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير... [26].

وعلى هذا فالقصد في هذا القسم إلى إثبات معنى الفعل في نفسه، وعلى الإطلاق للفاعل، وأنه كاللازم، وهذا يمثل الغرض الأول من أغراض الحذف.

**القسم الثاني من الضرب الأول**: وهو ما يكون فيه الفعل مطلقا كناية عنه متعلقاً بمفعول خاص دلت عليه القرينة – من شواهده قول البحتري [من الخفيف]:

**شَجْوُ حُسَّادِه وَغَيْظُ عِدَاهُ  أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِ**

قال الخطيب القزويني: جعل كما ترى مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه وآثاره، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره.[27] أما رأى الإمام عبد القاهر فهو أن مثل هذا مما له في النفس مفعول مخصوص "مقصود قصده" قد علم مكانه، إما بجرى ذكر، أو دليل حال؛ إلا أنك تنسيه نفسك، وتخفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعدّيه إلى شيء، أو تعرض فيه لمفعول.

فقال: المعنى – لا محالة – أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع أخباره وأوصافه، ولكنك تعلم على ذلك أنه كأنه يسرق علم ذلك من نفسه، ويدفع صورته عن وهمه، ليحصل له معنى شريف، وغرض خاص. وذاك أنه يمدح خليفة، وهو المعتز، ويعرض بخليفة، وهو المستعين،[28] فأراد أن يقول: إن محاسن المعتز وفضائله، المحاسن، والفضائل التي يكفى فيها أن يقع عليها بصر، ويعيها سمع، حتى يعلم أنه المستحق للخلافة، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها، فأنت ترى حساده، وليس شيء أشجى لهم وأغيظ، من علمهم بأن ههنا مبصرا يرى، وسامعا يعى، حتى ليتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها، وأذن يعي معها، كي يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إياها. [29]

وعلى ذلك فالغرض في هذا الحذف عند الإمام عبدالقاهر هو إيهام أن المراد هو إثبات معنى الفعل نفسه للفاعل، وإن شئت فقل إيهام أنه كاللازم.

**الفرق بين المذهبين**

والفرق بين مذهبي الإمام عبدالقاهر والخطيب القزويني هو – بلا ريب – فرق جسيم جدا، ويأتي على وجوه:

1 – فالمقدر المنوى عند الخطيب القزويني هو جملة الفعل والمفعول التي وقع الفعل مطلقا كناية عنها، وظاهر أنها من قسم الكناية الحكمية "الكناية بنسبة عن نسبة، وإن كانت الأولى مطلقة والثانية مقيدة بالمفعول"، والمقدر المنوى عند عبدالقاهر هو المفعول، وإن كان مما يجب إخفاؤه، وإنساء النفس إياه.

2 – أن إفادة إثبات الفعل في نفسه للفاعل غير معدى للمفعول، وإجراءه مجرى اللازم هنا أمر تحقيقي عند الخطيب القزويني، وإن كان كناية عن غيره، أما عند الإمام عبدالقاهر فهو من قبيل الإيهام والتخييل؛ لأن هذا الفعل نفسه هو متعلق المفعول المقدر على نية الإنساء والإخفاء.

3 – ويوجد بين المذهبين فرق من ناحية الصناعة، فكون الباب لحذف المفعول يتناسب مع مذهب الإمام عبدالقاهر؛ لأن المحذوف المفعول، ولا يتناسب مع مذهب الخطيب إلا على نوع من التسامح، لأن المحذوف جملة مشتملة على فعل ومفعول، والمكنى عنه في مثلها هو النسبة التي بين الفعل والمفعول، وإن كان في الكناية بالنسبة على جهة الفاعلية عن نسبة على جهة المفعولية شيء عسر الهضم جدا، ولكن هذا صنع الخطيب.

و من هذا القسم قول عمرو بن معديكرب الزبيدي: [من الطويل]

**فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُم  نَطَقْتُ، وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ**[30]

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار، وحبس للألسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم، حتى يلزم منه بطريق الكناية أنها أجرته.

هذا كلام الخطيب القزويني [31] والكناية عنده هي ذات الغرض من الحذف، وكذلك في سائر أنواع هذا القسم.

وقال الإمام عبدالقاهر: ولو قال: "أَجَرَّتْني" جاز أن يتوهم أنه لم يعن بأن يثبت للرماح إجراراً، بل الذي عناه أن يبين أنها أجرّته.... فلما كان في تعدية "أجرت" ما يوهم ذلك، وقف فلم يُعدِّ ألبتة، ولم ينطق بالمفعول، لتَخْلُص العناية لإثبات الإجرار للرماح وتصحيح أنه كان منها، وتَسْلَم بكليتها لذلك [32].

وبهذا يكون الغرض عنده من هذا الحذف هو دفع إيهام خلاف للغرض، وصرف العناية لإثبات الفعل لفاعله.

و يلاحظ – لما عرفت – أنه ليس مطلق الفعل عنده كناية عنه معلقا بمفعول مخصوص كما يقول الخطيب، بل المفعول مقدر إلا أنه لا يجوز النطق به لما سبق، والفعل عنده ليس كناية عن فعل آخر معلقا بمفعول

مخصوص بل هو المقصود مع كفه عن المفعول لإيهام أنه من قبيل اللازم الذي لا يتعدى إلى مفعول، ومن بارع ذلك ونادره – كما يقول الإمام عبدالقاهر – ما تجده في هذه الأبيات:

روى المرزباني في كتاب الشعر بإسناده قال: لما تشاغل أبوبكر الصديق –رضي الله عنه – بأهل الردة استبطأته الأنصار، فقال: إما كلفتموني أخلاق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فوالله ما ذاك عندي، ولا عند أحد من الناس، ولكني – والله ما أوتى من مودة لكم، ولا حسن رأى فيكم، وكيف لا نحبكم؟ فوالله ما وجدت مثلا لنا ولكم إلا ما قال طُفَيل الغنويُّ لبني جعفر بن كلاب [من الطويل]:

جَزَى اللهُ عَنَّا جَعْفَرَاً حِينَ أَزْلَقَتْ ... بِنَا نَعلُنَا فِي الوَاطِئِينَ فَزَلَّتِ

أَبَوا أنْ يَمَلُّونَا، وَلَوْ أنَّ أُمَّنَا ... تُلَاقِي الَّذِي لَاقَوْهُ مِنَّا لَمَلَّتِ

هُمُ خَلَطُونَا بِالنُّفُوسِ وَأَجْلَئُوا ... إِلَى حُجُرَاتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظَلَّتِ [33]

قال الخطيب القزويني الأصل: "لملتنا" و "أدفأتنا" و "أظلتنا" إلا إنه حذف المفعول من هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية، وقال: فإن قلت: لا شك أن قوله: "ألجئوا" أصله "ألجئونا" فلأي معنى حذف المفعول منه؟ قلت: الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار، لأن حكمه حكم ما عطف عليه. وهو قوله: "خلطونا" [34].

أما الإمام عبدالقاهر فكله عنده على تناسى المفعول وإخفائه على طريقته التي علمت إذ يقول: فيها حذف مفعول مقصود قصده في أربعة مواضع: قوله: "لملت" و "ألجئوا" و "أدفأت" و "أظلّت"؛ لأن الأصل "لملتنا" وألجئونا إلى حجرات أدفأتنا وأظلتنا، إلا أن الحال على ما ذكرت لك من أنه في حد المتناهي [35] حتى كأن لا قصد إلى مفعول، وكأن الفعل قد أبهم أمره، فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه كما يكون إذا قلت: قد مل فلان: تريد أن تقول قد دخله الملال من غير أن تخص شيئا، بل لا تزيد على أن تجعل الملال من صفته، و كما تقول: هذا بيت يدفئ ويُظِلُّ: تريد أنه بهذه الصفة.

وقد عاد الإمام عبدالقاهر على الشاهدين بما يبين العلة والسبب في أن كان الغرض فيهما توفير العناية على إثبات أصل الفعل وإن كان قد جعل ذلك فائدة زائدة أو غرضا آخر لحذف المفعول في مثلهما إذ يقول: وأعلم أن لك في قوله: "أجرت" و "لملت" فائدة أخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على إثبات أصل الفعل، وهي أن تقول: كان من سوء بلاء القوم، و من تكذيبهم [36] عن القتال ما يجر مثله، وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم إلا خرس شاعرهم فلم يستطع نطقا، وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى؛ لأنك إذا قلت: "ولكن الرماح أجرَّتني" لم يمكن أن يتأول على معنى أنه كان منها ما شأن مثله أن يُجرَّ قضية مستمرة في كل شاعر قوم، بل قد يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يُجرُّ شاعرهم.... وهكذا قوله: "ولو أن أمنَّا تلاقي الذي لاقوه منا

لملت" يتضمن أن حكم مثله في كل أم أن تمل وتسأم، وأن المشقة في ذلك إلى حد يعلم أن الأم تمل له الابن، وتتبرم به مع ما في طباع الأمهات من الصبر على المكاره في مصالح الأولاد. وذلك أنه وإن قال: "أمنا" فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها. ولو قلت: "لملتنا" لم يحتمل ذلك لأنه يجري مجرى أن تقول: "لو لقيتْ أُمُّنا ذلك لدخلها ما يملُّها منا" وإذا قلت: ما يملها منا: فقيدتَّ، لم يصلح لأن يراد به معنى العموم [37]، وأنه بحيث يملُّ كل أمٍّ من كل ابن.

وكذلك قوله: "إلى حجرات أدفأت وأظلَّت" لأن فيه معنى قولك "حجرات من شأن مثلها أن تدفئ وتظلَّ"، أي هي بالصفة التي إذا كان البيت عليها أدفأ وأظلَّ. ولا يجئ هذا المعنى مع إظهار المفعول؛ إذ لا تقول: "حجرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظلَّنا" هذا لغو من الكلام. فاعرف هذه النكتة، فإنك تجدها في كثير من هذا الفن مضمومة إلى المعنى الآخر، الذي هو توفير العناية على إثبات الفعل، والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله، لا أن تعلم التباسه بمفعوله.[38]

ومن هذا القسم أيضا قول جرير: [من الوافر]

أَمَنَّيْتِ المُنى وخَلَبْتِ حَتّى ... تَرَكْتَ ضَمِيرَ قَلْبِيَ مُسْتَهَامَا

وقد عرفت أن مذهب الخطيب القزويني في مثله أن قوله "أمنَّيْتِ...." و"خَلَبْتِ...." هكذا مطلقين هو كناية عنهما متعلقين بمفعول مخصوص هو ضمير المتكلم....، أما عند الإمام عبدالقاهر فهو مثل سابقيه، وكذلك قول البحتري: [من الطويل]

إذَا بَعُدَتْ أَبْلَتْ، وَإنْ قَرُبَتْ شَفَتْ ... فَهِجْرَانُهَا يُبْلِي، وَلُقْيَانُهَا يَشْفِي

فبعدها مطلقا كناية عند الخطيب القزويني عن بعدها عنه، وإبلاؤها مطلقا كناية عن إبلائها إياه، وقربها مطلقا كناية عن قربها منه، وشفاؤها مطلقا كناية عن شفائها إياه، أما مذهب الإمام عبدالقاهر فيه فهو على طريقته من إخفاء النفس للمفعول ونسيانها إياه، وصرف العناية إلى إثبات الفعل للفاعل، وأن من شأن هذه الأفعال وصفتها أنها تؤثر آثارها قضية مستمرة لا تختص بأحد من الناس إذ يقول: قد علم أن المعنى: "إذا بعدت عني أبلتني، وإن قربت مني شفتني" إلا أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك ويوجب اطراحه، وذاك لأنه أراد أن يجعل البلى كأنه واجب في بعادها أن يوجبه ويجلبه، وكأنه كالطبيعة فيه، وكذلك حال الشفاء مع القرب، حتى كأنه قال: أتدري ما بعادها؟ هو الداء المضنى وما قربها؟ هو الشفاء والبرء من كل داء. ولا سبيل لك إلى هذه اللطيفة وهذه النكتة إلا بحذف المفعول ألبته، فاعرفه". [39]

ومن هذا القسم عند الإمام عبدالقاهر قوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِن النَاسِ يُسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرأَتَين تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾[40]

فقد جعله الإمام عبدالقاهر مما يزيدك تبيينا للأصل السابق، أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله، ولا يدخلها شوب [41] وقال: فيها حذف مفعول في أربعة مواضع؛ إذ المعنى: وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم، وامرأتين تذودان عنهما، وقالتا: لا نسقى غنمنا، فسقى لهما غنمهما؛ ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره، ويؤتى بالفعل مطلقا، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقى، ومن المرأتين ذود، وأنهما قالتا: لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء، وأنه كان من موسى -عليه السلام- من بعد ذلك سقى، فأما ما كان المسقى؟ أغنما أم إبلا أم غير ذلك، فخارج عن الغرض، وموهم خلافه، وذاك أنه لو قيل: "وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما" جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود، بل من حيث هو ذود غنم، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود، كما أنك إذا قلت: "ما لك تمنع أخاك"؟ كنت منكراً المنع، لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع أخ، فاعرفه تعلم أنك لم تجد الحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت، إلا لأن في حذفه، وترك ذكره فائدة جليلة، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه [42].

وظاهر هذا البيان أن المفعول مخصوص معلوم مقصود قصده ولكن ينبغي إخفاؤه وإنساء النفس إياه [43] فهو إذن من قبيل ما يجعله الخطيب القزويني قسما ثانيا من الضرب الأول، ولكن الخطيب يجعله من القسم الأول منه، أعنى مثل قوله -تعالى-: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ويجعله ظاهر مذهب العلامة الزمخشري إذ يقول بعد أن ذكر أن مذهب السكاكي فيه أنه لمجرد الاختصار: والأولى أن يجعل لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق كما مر وهو قول العلامة الزمخشري، فإنه قال: ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول: ألا ترى أنه رحمهما لأنهما كانتا على الذياد، وهم على السقى، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم، وسقيهم إبل مثلا، وكذلك قولهما: لا نسقى حتى يصدر الرعاء، المقصود منه السقى لا المسقى.

وبعد فلئن صح ما ذهب إليه الإمام عبدالقاهر. وإليه أميل: من أن هنا مفعولا مخصوصا مقصوداً قصده معلوما، إلا أنه يجب إخفاؤه، وإذهابه عن الوهم - كما هي طريقته في مثله - وأن المراد إبهام أن المراد إثبات معنى الفعل للفاعل، لا تحقيق ذاك؛ فإنه لا يسوغ بحال أن تنطبق عليه كنايات الخطيب السابقة -لو تأملت - وبهذا يزداد عسر هضم هذه الكنايات.

هذا. ومذهب السكاكي في حذوف هذه الآية أنها لمجرد الاختصار، وقد انتصر له سعد الدين، ثم السيد السند، قال سعد الدين في المطول: "ذهب صاحب المفتاح أنه لمجرد الاختصار، والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما، وكذا سائر الأفعال المذكورة في هذه الآية، وهذا أقرب إلى التحقيق؛ لأن التراحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس، بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم، حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم، بل غنمهما مثلاً لم يصح الترحم فليتأمل، ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين، وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامها.[44]

العلامة التفتازاني وصف مذهب الشيخين [45] في الآية بأن الحذف فيها للقصد إلى نفس الفعل وتنـزيله منـزلة اللازم، دون ملاحظة الفرق بين قصد ذلك على سبيل التحقيق كما هو رأى العلامة الزمخشري ثم الخطيب القزويني، وبين قصده على سبيل الإيهام كما هو رأي الإمام عبدالقاهر، وذهب صاحب المفتاح أنه لمجرد الاختصار، والمراد: يسقون مواشيهم، وتذودان غنمهما، وكذا سائر الأفعال المذكورة في الآية.

وهو يشير بكلمة "فليتأمل" أن الغنم فيها ضعف، والمرأتان فيهما ضعف، فإذا انضم إلى ضعف المسقي ضعف الساقى كان ذلك أدعى للرحمة والإعانة.

والإمام الزركشي أيد رأي الشيخين وقال: "والأقرب أن هذه الآية من الضرب الثاني لحذف المفعول وهو أن لا يكون المفعول مقصودا أصلاً، وينـزل الفعل منـزلة القاصر، وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط، وجعل المحذوف نسياً منسياً، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل فلا يذكر المفعول، ولا يقدر غير أنه لازم الثبوت عقلاً لموضوع كل فعل متعدٍّ؛ لأن الفعل لا يدرى تعيينه".[46]

وبعد فإنا لا نزال نرى رأي الإمام عبدالقاهر: من أن لهذه الأفعال مفاعيل مقصودة لكنها مما ينبغي إخفاؤها وإنساء النفس إياها لإيهام أن القصد إنما هو إلى أصل الفعل مهما قال السعد والسيد، ومهما تكلفا لبيان تعلق الغرض بالمفعول لا الفعل كما ذهب إليه السكاكي، ولو فرض ما ذكره السعد من أن علة رحمتهما من موسى لم تكن هي الفعل ولكن من حيث تعلقه بالمفعول لما ذكره لوجب التصريح بهذا المفعول، وما صح حذفه بحال.

**الضرب الثاني من ضربي حذف المفعول**

هو أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول، لا إثباته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقا.

وحكم هذا الضرب أنه يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن التي تعينه إن عام فعام، وإن خاصا فخاص ويسمى الإمام عبدالقاهر هذا الضرب من الحذف بالضرب الجلي في مقابلة ما يجب فيه الإخفاء على سبيل الإيهام، وهو ما جعله الخطيب القزويني من باب الكناية فيما سبق [47] والناظر في هذا الضرب يجد أن ناحية الأهمية فيه هي بيان الغرض من الحذف فيه فقط؛ لأن الفعل باق على أصله لم ينـزِل منـزلة غيره كما سبق.

**أغراض الحذف في هذا الضرب ودواعيه**

يقول الخطيب القزويني في بيان ذلك: ثم حذفه من اللفظ إما:

1 – للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة، كقولك: لو شئت جئت، أو لم أجئ؛ فإنك متى قلت: "لو شئت" علم السامع أنك علقت المشيئة بشيء، فيقع في نفسه أن هنا شيئا تعلقت به مشيئتك: بأن يكون، أو لا يكون، فإذا قلت: جئت، أو لم أجيء عرف ذلك الشيء، ومنه قوله –تعالى–: ﴿**فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾، وقوله –تعالى–: ﴿**فَإِنْ يَشَإِ اللهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ** ﴾، وقوله –تعالى–: ﴿**مَنْ يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ**﴾، وقوله طرفة (في ناقته): [من الطويل]

**فَإِنْ شِئتُ لَم تُرقِلْ، وَإِنْ شِئتُ أَرْقَلَتْ ... مَخَافَةَ مَلْوِيَ مِن القِدِّ مُحْصَدِ** (48)

وقول البحتري: [من الطويل]

**لَوْ شِئتَ عُدْتَ بِلَادَ نَجدٍ عَودَةً ... فَحَلَلْتَ بَيْنَ عَقِيقِهِ وَزَرُودِهِ** (49)

وقوله: [من الكامل]

**لَوْ شِئتَ لَمْ تُفْسِد سَمَاحَةَ حَاتِمٍ ... كَرَمًا، وَلَمْ تَهدِم مَآثِرَ خَالِدِ** (50)

هذا، وضابط هذا الحذف أن يقع فعل المشيئة شرطا، فيكون مفعول الجواب بيانا، ودليلا عليه. ومثل فعل المشيئة في ذلك كل ما في معناه مثل: لو أردت ولو أحببت، ولو رضيت، ونحو ذاك.

أما سرُّ بلاغة البيان بعد الإبهام هو التشويق للتمكين في الكلام على الإظهار بعد الإضمار(51) وانظر فيما هنا كلام الإمام عبدالقاهر في الدلائل(52) أما إذا كان في تعلق المفعول بفعل المشيئة ونحوه غرابة، فالأحسن الذكر لتقرره في نفس السامع، وتؤنسه به: يقول الرجل يخبر عن عزه: لو شئت أن أردَّ على الأمير رددت، وإن شئت أن ألقاه كل يوم لقيته.

وعليه قول أبي الهندام الخزاعي في رثاء ابنه: [من الطويل]

**وَلَو شِئتُ أن أبْكِي دَمًا لَبَكَيتُهُ ... عَلَيهِ، وَلَكِن سَاحَةُ الصَّبرِ أَوْسعُ**

وكذلك الحكم إذا لم يصلح الثاني بيانا وتفسيراً للأول، كأن يكون مفعول المشيئة مجازا هنا وحقيقة هناك كقول الجوهري (53). [من الطويل]

**فَلَم يُبقِ مِنّي الشَّوقُ غَيرَ تَفَكّرِي ... فَلَو شِئتُ أن أبْكِي بَكَيتُ تَفَكُّرًا**

فمفعول المشيئة في الأول هو مطلق البكاء. وفي الثاني هو بكاء التفكر، وهو في الأول حقيقة، وفي الثاني مجاز، فلا يصح حذفه من الأول، لأن الثاني لا يصلح بيانا له، ولا دليلا عليه. وقال الإمام عبدالقاهر: أظهر مفعول "شئت"، ولم يقل: فلو شئت بكيت تفكرا، لأجل أن له غرضا لا يتم إلا بذكر المفعول، وذلك أنه لم يرد

أن يقول: فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت كذلك، ولكنه أراد أن يقول: قد أفناني النحول. فلم يبق مني وفي غير خواطر تجول، حتى لو شئت بكاء فمريت شئوني، وعصرت عيني ليسيل منها دمع – لم أجده –، ولخرج بدل الدمع التفكر، فالبكاء الذي أراد إيقاع فعل المشيئة عليه مطلق مبهم غير معدًّى إلى التفكر ألبتة، والبكاء الثاني مقيد معدي إلى التفكر، وإذا كان الأمر كذلك صار الثاني كأنه شيء غير الأول، وجرى مجرى أن تقول: لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين، في أن الثاني لا يصلح أن يكون تفسير للأول [54].

وقد خلصنا من هذا إلى أن مفعول المشيئة إذا وقع شرطا يذكر مفعوله خلافا للأصل في موضعين:

1 – أن يكون في تعلق المفعول به غرابة.

2 – أن لا يصلح المذكور في الجزاء تفسيرا له.

ب – وإما لدفع إيهام غير المراد كقول البحتري: [من الطويل]

**وَكَم ذُدْتَ عَنّي من تَحَامُل حَادث وَسَورة أَيّام حَزَزْنَ إِلَى العَظْم** [55]

الأصل – لا محالة– حززن اللحم... فاللحم هو المفعول المقدر، لكنه لو قال ذلك لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحز كان في بعض اللحم، ولم ينته إلى العظم، فترك ذكر اللحم ليبرئ السامع من هذا الوهم، ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم يرده إلا العظم [56].

جـ_ وإما لأنه أريد ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل الثاني على صريح لفظه إظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه كقول البحتري أيضا: [من الخفيف]

**قَد طَلَبْنا فَلم نَجد لَك في السَّؤ دد وَالمَجْد وَالمَكَارم مَثَلًا**

قال السعد: أي طلبنا لك مثلا، فحذف "مثلا" إذ لو ذكره لكان المناسب: "فلم نجده" فيفوت الغرض، أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل، وقال الخطيب القزويني بعد نحو ما سبق: ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت البحتري (هذا) قصد المبالغة في التأدب مع الممدوح بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثل، فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده [57].

قال الخطيب القزويني: ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله: [من الوافر]

**وَلَم أمْدَح لأرْضيه بشعْري لَئيمًا أن يَكُونَ أَصَابَ مَالًا**

فإنه أعمل الفعل الأول الذي هو "لم أمدح" في صريح لفظ اللئيم، والثاني الذي هو "أرضى" في ضميره، إذ كان غرضه إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحا دون الإرضاء [58].

د _ وإما للقصد إلى التعميم في المفعول، مع الاختصار، كما تقول: قد كان منك ما يؤلم، أي ما الشأن [59] في مثله أن يؤلم كل أحد، وكل إنسان بقرينة أن المقام مقام المبالغة.

ولقائل أن يقول: إن هذا التعميم يحصل أيضا مع ذكر المفعول بصيغة العموم، كما قدرناه على حد سواء، والجواب: أن الأمر كذلك لكن يفوت مع الذكر ما قيدنا به التعميم من الاختصار.

ومن هذا الحذف قوله – صلى الله عليه وسلم – في وصيته لابن عباس –رضي الله عنهما – "إحفظ الله يحفظك" وقوله فيها: "وإذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله" إذ التقدير يحفظك من كل شيء، ويلاحظ أن المقدر هنا مفعول حكمي لأنه متعدي إليه بالحرف، وإذا سألت أحدا، وإذا استعنت أحدا، أي إذا أردت السؤال والاستعانة.

وعليه قوله –تعالى–: ﴿**وَاللهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ**﴾ أي كل أحد، ويلاحظ أن التعميم في المثال الأول: "قد كان منك ما يؤلم ادعائي" لقصد المبالغة، وفيما بعده من الحديث والآية تحقيقي لا ادعائي.

هـ_ قال الخطيب القزويني: وإما للرعاية على الفاصلة كقوله –سبحانه وتعالى–: ﴿**وَالضُّحَى () وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى () مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾ أي: وما قلاك.

وقال صاحب الكشاف: إنه لمجرد الاختصار... للعلم به، وقال بعضهم: إن الحذف هنا لترك مواجهته –عليه السلام– بإيقاع لفظ "القلى" على ضميره، ولو كان منفيا، ولم يفعل ذلك في "ودع" لأن لفظ "ودع" ليس كلفظ "قلى" [60] أي: في الشدة على نفس السامع – صلى الله عليه وسلم –. ومثل الرعاية على الفاصلة الرعاية على القافية في قول عمرو بن كلثوم: [من الوافر]

**فَفي قَبل التَّفرُّق يَا ظَعينَا ... نُخبرك اليَقينَ وَتُخْبرينَا**

أي وتخبريننا إياه.

و_ وإما لمجرد الاختصار كقول طالب الشراب: املأ، أي: الكوب، وقولك لسائق السيارة: سق، أي: السيارة، وقوله لك: أغلق، أي: الباب.

وعليه قوله –تعالى– في شأن الجنة: ﴿**وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ**﴾أي: وتلذه، وقوله –تعالى– في شأن الأثيم: ﴿**ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ**﴾ أي: ذق شجرة الزقوم وعذاب الحميم بدليل ما قبله. وقوله لسليمان – عليه السلام– : ﴿**هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ أي: فامنن به، أو منه، أو أمسكه.

ومن هذا الحذف قول أعرابية لهت يوما مع حبيبيها: [من الطويل]

**وَيَومَ كَإبْهَامِ الْحُبَارَى لَهُوَتْهُ ... بِقِمْعَةٍ وَالوَاشُونَ فِيه تَحَرَّفُ**

أي تحرف أخبارنا، ثم قولها: [من الطويل]

**إِذَا مَاتُهَمَّمْنَا صَدَدْنَا نُفُوسَنَا ... كَمَا صَدَّ مِن بَعدِ التَّهَمُّمِ يُوسُفُ**

أي صددنا نفوسنا عن الإثم كما صد يوسف نفسه عنه.

ومن الأمثلة المأثورة قولك: أصغيت إليه، أي: أذني، وأغضيت عليه أي بصري، ومن الشواهد قوله –تعالى–: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ أي ذاتك، وقوله –تعالى–: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولًا﴾ أي بعثه الله.

**نتائج البحث**

**من خلال هذا البحث وصلنا إلى بعض النتائج أهمها**

1 – لا يقتصر الذكر والحذف على ركني الإسناد في الجملة، فمن المعروف في دروس النحو أن للفعل متعلقات هي معمولاته كالمفاعيل وما يشبهها، وأهم المتعلقات المفعول به للفعل المتعدي الذي يحتاج إلى مفعول به أو أكثر. ومن الطبيعي حين تستخدم فعلا متعدياً في الجملة أن تذكر مفعوله. ولكننا حين نتأمل ما نقرؤه من شعر ونثر وما نتكلمه في أحاديثنا العادية نجد أن المفعول به للفعل المتعدي قد يُحذف ولا يُخِلُّ ذلك بالمعنى، ولا يمنع فهمنا الغاية المقصودة للتعبير اللغوي، بل نجد الحذف دائما يزيد المعنى قوة ووضوحاً وجمالاً، ويلفت نظرنا إلى أمور ما كنا نستطيع إدراكها إذا ذكر المفعول به.

2 – المفعول يشبه الفاعل في مطلق ملابسة الفعل لكل منهما، ولحذفه دور بارز في فصاحة اللغة العربية وبلاغتها، لأجل هذا اهتم به الإمام عبدالقاهر الجرجاني اهتماماً بالغاً، وعلّل دراسته في دلائل الإعجاز بعد دراسة حذف المسند إليه بقوله: "فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصاً؛ فإن الحاجة إليه أمس، وهو بها نحن به أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، و ما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر".

3 – الغرض من حذف المفعول قد يكون إثبات المعنى للفاعل على الإطلاق، أو نفيه عنه كذلك، وقد يكون إفادة تعلقه بمفعول، لا إثباته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقاً.

4 – إذا كان الغرض من حذف المفعول إثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه، فإما أن يكون المراد منه الحقيقة، أو يكون فيه الفعل كناية عن الجملة الكاملة عند الخطيب، وعند الإمام المفعول يكون مقصوداً، إلا أنه يجب اطراحه، وإنساء النفس إياه، إيهاماً أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه غير أن تعديه إلى شيء، أو تعرض فيه لمفعول دفعاً لإيهام غير المراد.

5 – وإذا كان الحذف من الضرب الثاني، أي وهو إفادة تعلق الفعل ومعناه بمفعول، لا إثباته لفاعله، أو نفيه عنه، فقد يكون الغرض منه البيان بعد الإيهام، أو دفع إيهام غير المراد، أو القصد إلى التعميم في المفعول، أو الاختصار.

6 – الفرق بين المذهبين (مذهب الإمام والخطيب) في حذف المفعول أن إفادة إثبات الفعل في نفسه للفاعل غير معدى للمفعول، وإجراءه مجرى اللازم أمر غير تحقيقي عند الخطيب، وإن كان كناية عن غيره، أما

عند الإمام فهو من قبيل الإيهام والتخييل؛ لأن هذا الفعل نفسه هو متعلق المفعول المقدر على نية الإنساء والإخفاء.

7 – حذف المفعول في قوله –تعالى–: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ﴾ عند الإمام عبدالقاهر الجرجاني، والعلامة الزمخشري لتوفير العناية على إثبات الفعل لفاعله. وعند السكاكي، والتفتازاني، والسيد السند لمجرد الاختصار.

8 – فعل المشيئة والإرادة إذا وقع شرطاً فيُحذف مفعوله، وحذفه في مثل هذا يحيط المعنى بنوع من الإيهام ويجعل القارئ أو السامع مشتوقاً إلى معرفة مفعول المشيئة، ثم يأتي جواب الشرط فيوضحه له، ويدله على ما أبهم عليه.

9 – إذا كان فعل المشيئة والإرادة متعلقا بشيء غريب غير معهود فإن المفعول به حينئذ لا يحذف.

## المصادروالمراجع


1 – أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ،كتاب العين، (المتوفى: 170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، (ب.ت)، مكتبة الهلال، القاهرة – مصر، ج3، ص205.

2 – محمد بن مكرم بن على ،لسان العرب ، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، الطبعة الثالثة، عام 1414 هـ، دار صادر – بيروت، ج9، ص39، (مادة حذف).

3 – أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ،جمهرة اللغة ، (المتوفى: 321هـ)،تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، عام 1987م، دار العلم للملايين – بيروت، ج3، ص128، (مادة ح ذ ف).

4 – ثلاث رسائل في إعجاز القران للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني في الدراسات القرانية والنقد الأدبي، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله ود. محمد زغلول سلام، الطبعة الثالثة، (ب–ت)، دار المعارف، مصر. ص34.

5 – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر،ابن الأثير، الطبعة الثانية، (ب–ت)، دار النهضة، القاهرة– مصر ج2، ص264.

6 – بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، البرهان فى علوم القرآن، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، الطبعة الأولى، عام 1427 هـ/ 2006م، دار الحديث، القاهرة– مصر. ج3 ص102.

7 – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الأولى، عام 1963م، عالم الكتب، بيروت–لبنان،ج3، ص112.

8 – أبو بشر عمر بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون ،مكتبة الخانجى ،الطبعة الثالثة، عام1988م، ج1، ص24.

9 – الخصا ئص، ابن جني، أبو الفتح عثمان،المتوفى (392) تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الأولى، (ب–ت) دار الهدى، بيروت– لبنان، ج2، ص360 .

10 – الصاحبي، ابن فارس أبو الحسن أحمد، تحقيق: مصطفى الشويمي، الطبعة الأولى، عام1964م، بيروت– لبنان، ص 205 .

11 – مغني اللبيب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة السادسة، (ب–ت)، دار الفكر – دمشق ج2، ص3–6–449.

12 – دلائل الإعجاز، الإمام عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، عام 1413 هـ/ 1992م، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ص 115.

13 – البلاغة العربية، دكتور على عشرى زايد، الطبعة الأولى، عام1982م، مكتبة الشباب، القاهرة – مصر، ص129.

14 – دلائل الإعجاز، الإمام عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، عام 1413 هـ/ 1992م، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ص 153–154، والمراد بالشيء هنا ما يشتق منه الفعل كالضرب في الأمثلة.

15 – أي الكلام على المفعول به إذا حذف، وليس معنى ما ذكرناه أن عبدالقاهر يعترف بقسم الكناية في هذا الباب؛ فإن له منحى آخر ستعرفه .

16 – دلائل الإعجاز، صـ 153.

17 – بل المراد منه إثبات نفس معنى الفعل وحقيقته التي يصدق عليها فقط للفاعل .

18 – الإيضاح فى علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن الخطيب القزويني، تحقيق: الدكتور أحمد شتوي، الطبعة الأولى، عام 1435هـ/ 2014م، دار الغد الجديد، القاهرة – مصر، صـ 126.

19 – انظر دلائل الاعجاز، صـ153.

20 – الزمر، الآية 9.

21– القمر، الآية 43–44.

22 – أي أعطى ما يقتنى ويدخر.

23 – القمر، الآية 48.

24 – المراد بالشيء هنا الفاعل .

25 – أي في ذاته وحقيقته غير مقيد بعموم أو خصوص.

26 – دلائل الإعجاز، صـ 155.

27 – الإيضاح فى علوم البلاغة، صـ 126.

28 – ابنا الموكل.

29 – دلائل الاعجاز، صـ155.

30 – أي: قطعت الألسن عن القول؛ لأنها لم تفعل ما يستحق المديح، وأصل الإحرار شق لسان الفصيل حتى لا يرتضع أمه.

31 – الإيضاح فى علوم البلاغة، صـ126.

32 – دلائل الإعجاز، صـ157 .

33 – دلائل الإعجاز، صـ 158.

34 – الإيضاح فى علوم البلاغة، صـ 127.

35 – أي داخل في حد القاصر الذي تناهي عن المفعول .

36 – أي إحجامهم وجبنهم:

37 – أي المستفاد لزوما من إطلاق الفعل.

38 – دلائل الإعجاز، صـ 160–161.

39 – دلائل الإعجاز، صـ 162.

40 – القصص، الآية 23–24.

41 – دلائل الإعجاز، صـ 161.

42 – دلائل الإعجاز، صـ 162.

43 – يعني كما يقال في كلام البشر وعلى طريقتهم، فلا تبعد.

44 – المطول، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: الدكتور عبدالحميد هنداوي، الطبعة الثالثة، عام 1434 هـ/ 2013م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، صـ 371.

45 – المراد هنا بالشيخين: عبدالقاهر والزمخشري، وانظر حاشية السيد على المطول، صـ197.

46 – البرهان فى علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، الطبعة الأولى، عام 1427 هـ/ 2006م، دار الحديث، القاهرة– مصر، صـ 732.

47 – دلائل الإعجاز، صـ 155.

48 – هذا البيت من أبيات معلقته، ولم ترقل: لم تسرع، والقد –بالكسر–: السوط، وملوى: مفتول ومثله محصد.

49 – عقيق نجد وزرودها: موضعان منها.

50 – حاتم: الطائي، وخالد بن أصبغ النهاني الذي نزل عليه امرؤ القيس.

51 – الإيضاح فى علوم البلاغة، صـ 128.

52 – دلائل الإعجاز، صـ 164.

53 – أبي الحسين علي بن أحمد أحد شعراء الصاحب بن عباد.

54 – دلائل الإعجاز، صـ 167.

55 – ذدت: دفعت، وسورة الأيام شدتها، وحززن مأخوذ من الحز بالسكين ونحوها على سبيل الاستعارة.

56 – الإيضاح فى علوم البلاغة، صـ 129.

57 – الإيضاح فى علوم البلاغة، صـ 130.

58 – الإيضاح فى علوم البلاغة، صـ 130.

59 – الإيضاح فى علوم البلاغة، صـ 130.

60 – شرح التلخيص فى علوم البلاغة، عبد الرحمن البرقوقى، الطبعة الأولى، 1322هـ/1904م، مكتبة مصر، القاهرة– مصر،صـ113.